

وزير الداخلية بسام مولوي لـ "الامن العام": لا سياسي يجرؤ على القول لا يريد الانتخابات لن أقبل باهانة أي عسكري جرّاء فقدان الضمانات الإستشفائية

قبل ايام قليلة على انتهاء مهلة قبول الترشيحات للانتخابات النيابية في 15 آذار الجاري، تبدو وزارة الداخلية مستعدة للاستحقاق بكامل جهوزيتها. انجزت ورشة العمل في المديرية العامة للاحوال الشخصية والشؤون السياسية كل التحضيرات الادارية واللوجستية والتقنية، كما توافرت الاعتمادات المالية التي تسمح باجرائها في الداخل والخارج ما لم يطرأ اي عائق مفاجئ

ستجري في موعدها. فهل اتخذت الترتيبات كلها ام ان هناك ما يعيقها؟
□ منذ توليت مهماتي في وزارة الداخلية قلت ان الانتخابات النيابية ستجري في موعدها متى حدد. فهي ستكون مشروعيا الاساسي، بالاضافة الى ما يريح اللبنانيين وهو ما يعني توفير الامن لهم. لذلك بدأنا في الأول من ايلول الترتيبات الادارية تحضيريا لهذه الانتخابات، وبالرغم من تعديل قانون الانتخاب وتقصير المهل انجزنا ما هو مطلوب من ترتيبات ادارية. لما اصر فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على موعد 15 ايار بدلا من 27 آذار بات لدينا وقت اضافي. في الاثناء تابعنا عملية تسجيل المغتربين في وزارة الداخلية، وانجزنا قوائم الناخبين ونشرناها لتصبحها من ضمن المهلة المحددة الى ان جمدت في وقتها وبدأنا قبل ايام بتسليم المرشحين قوائم الناخبين النهائية، على ان نبدأ تجهيز لوائح الشطب فور تجميد هذه القوائم وهو ما يسمح بالقول اننا انجزنا ما هو مطلوب منا قبل شهر ونصف. سنكون جاهزين لتوزيع لوائح الشطب على مراكز الاقتراع في موعدها، كما بالنسبة الى طبع اللوائح الانتخابية بعد اقفال باب الترشيحات ومهلة العودة عنها والاعلان النهائي عنها. على مستوى الترتيبات اللوجستية التي تحتاجها العملية الانتخابية كالاجهزة التلفزيونية والالكترونية

يستعد وزير الداخلية القاضي بسام مولوي للانتخابات النيابية كأنها حاصلة غدا، مطمئنا الى اجرائها في افضل الظروف. وهو على ثقة بأن ليس هناك من اسباب امنية او سياسية لتأجيلها، وليس من يجرؤ على طلب ذلك، وان من يخاف من وضع الشمال الامني فلا "داعش" في طرابلس. وعندما اكد انه ليس مرشحا، قال: "لا انا ولا الحكومة نتعاطى قانون الانتخاب". واعتبر احياء عمل لجنة الاشراف على الانتخابات قانونيا، متحدثا عن وضع مسودة اتفاق لتوقيع بروتوكول خاص مع من يرغب في مراقبتها.

في السياسة اكد ان ملف العلاقات مع الخليج العربي "يجب ان لا يقفل، فليس لدى لبنان اي خيار الا ان يكون من ضمن الخارطة العربية، ولن يكون مصدرا لما يؤذي مجتمعاتهم". ولفت الى الزيادات على تعويضات العسكريين، وقال انه لا يقبل بـ"اهانة اي عسكري بسبب فقدان الضمانات الطبية والاستشفائية". وقال ان "لا مخاطر امنية ومعدلات الجريمة الى تراجع ما عدا السرقات البسيطة". واعتبر حادثة الطيونة "اسوأ حدث امني لكن السيطرة عليها اكدت رفض الجميع لما حصل".

حاورت "الامن العام" وزير الداخلية كالأتي:

■ اكدت اكثر من مرة ان الانتخابات النيابية

■ هناك مخاوف من امكان تأجيل الانتخابات ليس بسبب النقص في الترتيبات الادارية واللوجستية، فهل يمكن ان تكون الاسباب سياسية؟

□ ليس على علمي ان هناك اسبابا سياسية، ولا اعتقد انها ستكون امنية. فالتقارير الامنية التي تردني تباعا سواء من الامن العام وبعد اجراء التقاطع في المعلومات لم يثبت وجود اي مخاوف. الحقيقة ان ليس لدي اي مؤشر جدي ان هناك اي حدث امني غير متوقع. يتخوف البعض من الشمال، وانا لست منهم. الحديث عن وجود داعش فيه لا اساس له، وكل ما في الامر ان 45 شخصا انتقلوا الى العراق ما بين آب الماضي وكانون الثاني، وقتل منهم خمسة، وعدا عن ذلك



وزير
الداخلية
بسام
مولوي
يتحدث
الى "الامن
العام".

□ نعم يمكن ان تجد نائبا قد يطلب ذلك. لكن نحن كحكومة لم ولن نتدخل في قانون الانتخاب. انا قلت من اليوم الاول للرئيسين ميقاتي وبري انني لن ارسل اي قانون من عندي في هذا المعنى. انا ساطبق القانون النافذ في الانتخابات. لا اعتقد ان احدا يجرؤ على ان يتقدم باقتراح قانون معجل مكرر لتعديل قانون الانتخاب او اي اقتراح يعكس سلبا على العملية الانتخابية. الموضوع ليس شعبيا ويفتقد الجو السياسي المؤاتي له.

■ قد يكون المنفذ لتعطيل الانتخابات من باب تعديل وجهة الصوت الاغترابي عبر احياء الدائرة الـ16، فهل ذلك ممكن؟ وان حصل ما هو مصير حق 224 الف منتشر في الانتخاب؟

□ ان جرى ذلك، لن يكون من حق

بعد تحديد موعد
15 ايار انجزنا ما
هو مطلوب منا قبل
شهر ونصف

ليس على علمي
ان هناك اسبابا امنية
او سياسية لتأجيل
الانتخابات او الغائها

ليس لدي او لدى الاجهزة الامنية مثل هذه التوقعات. الامر ليس متروكا، فانا اتابع هذه التطورات يوميا. اما على مستوى الخوف من تطورات سياسية، لا اعتقد ان هناك من لا يريد الانتخابات، فالشعب يريد ما هو من حقه. ليس هناك من سياسي يجرؤ على القول انه لا يريد ما، وخصوصا بعد 17 تشرين. كل السفراء المعتمدين في لبنان الذين التقيتهم اكثر من مرة، ومعهم ممثلو الامم المتحدة والاتحاد الاوربي يريدون الانتخابات.

■ نقل عن الرئيس نجيب ميقاتي قوله ان عددا كبيرا من الافرقاء لا يريدون الانتخابات، لكن لا احد يجرؤ على ان يتقدم باقتراح قانون؟ فهل يخلو الامر من مفاجأة من باب تعديل قانون الانتخاب بغرض تعطيلها؟

يمكنهم من البقاء لمراقبة ما يجري حتى بعد انتهاء الانتخابات وصدور النتائج. ليس لدي ما اخافه او اخفيه، فانا لست مرشحا للانتخابات.. وقد انجزت مسودة الاتفاق معهم، وسنوقع البروتوكول قريبا مع الجميع لان في مثل هذه الخطوة تطمئن الداخل والخارج في آن.

■ كيف تفسّر برودة الترشح الى الانتخابات حتى الآن، اليس هناك من هم متحمسون لها؟

□ اعتقد ان السبب يعود الى اننا بدأنا التحضير للانتخابات في توقيت مبكر. كانت الترشيحات تبدأ قبل نحو ثلاثة اسابيع من موعد الانتخابات، وانا سمحت بها قبل ثلاثة اشهر لنؤكد على جدويتنا في التعاطي مع هذا الاستحقاق. القانون يقول باصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة قبل ثلاثة اشهر من موعد الانتخابات، فاصدرناه قبل خمسة اشهر لنؤكد جهوزيتنا للاستحقاق.

■ اين اصبحت الجهود المبذولة لمعالجة الازمة اللبنانية - الخليجية وتحديدا بعد المبادرة الكويتية. ولماذا لم يقفل هذا الملف؟ □ بصراحة، هذا الملف يجب ان لا يقفل، ونحن لا نستطيع ان نقفل على انفسنا. لن نسمح بأن يكون لبنان منطلقا لتصدير اي نوع من الشر او الاذى الى اي من الدول العربية، وهو مبدأ اؤمن به قبل ان تتوالى فصول الازمة وحتى قبل ما اثاره تصريح الوزير جورج قرداحي. في الزيارة الاولى الى مطار رفيق الحريري الدولي للاطلاع على الاوضاع فيه وتفقد جهاز امن المطار، طلبت التشدد في الاجراءات المتخذة. نحن والاشقاء العرب لنا علاقات قوية ويجب ان نكون حريصين على مجتمعاتهم. ليس لدى لبنان اي خيار الا ان يكون ضمن الخارطة العربية، لأنه ووفق الدستور "لبنان عربي الانتماء والهوية". لذلك نحن معنيون بالحرص على هذا الانتماء والتمسك بالشرعيتين العربية والدولية. لكل هذه الاسباب مجتمعة، لا يجب ان يقفل



حادثة الطيونة اسوأ حدث امني، لكن السيطرة عليها اكدت رفض الجميع لما حصل.

اتابع التقارير اليومية والحديث عن وجود داعش في الشمال لا اساس له

■ هل اتضحت هويات المؤسسات التي ستشارك في مراقبة الانتخابات؟ □ لا، لم تتضح بعد كامل هوية المؤسسات التي ترغب في هذه المهمة، علما اني طلبت من الجميع المشاركة. سبق لي ان طالبت الامم المتحدة والاتحاد الاوروي ان يكونا معنا. ومن الممكن ان اوقع بروتوكولا للتعاون مع الاتحاد الاوروي لنسمح له بإدخال ما يحتاجه المراقبون من عتاد

حسابات مصرفية؟ الا يعيق ذلك كيفية مراقبة آلية الانفاق في حملاتهم الانتخابية؟ □ تقدم امامي العديد من المرشحين بشكاوى على هذه الخلفية، ان المصارف لم تفتح لهم حسابات مصرفية. حجتها ان هناك قرارا بعدم فتح اي حسابات جديدة بسبب الاوضاع الاقتصادية. التزاما مني باحقية مطلبهم وجهت كتابا الى مصرف لبنان طالبا منه تعميما يلزم المصارف تطبيقا لقانون الانتخاب فتح حسابات للمرشحين حصرا وهو ما حصل في اليوم التالي لنتمكن نحن كوزارة داخلية من مراقبة هذه الحسابات والتدقيق فيها. اما بالنسبة الى المرشحين المعاقبين اميركيا، فهم يستطيعون فتح حسابات في وزارة المال لانها تفي بالغرض. الخطوة ليست جديدة، وقد اعتمدت في الماضي وهي خطوة قانونية طالما انه حساب مكشوف وليس سريرا ولا مشكلة تعيق مراقبة الآلية المعتمدة في الانفاق الانتخابي.

■ على انتخابات العام 2018؟ ولماذا تعذر تعيين هيئة جديدة؟ □ طبعا ان ما جرى اجراء قانوني وسليم. ولذلك فان عملها يعتبر قائما بحكم استمرارية العمل في المرفق العام ولمهمة محددة بحكم القانون. فهو اعطاها هذه الولاية. نظامها قال ان الهيئة تستمر في ممارسة عملها الى حين تعيين هيئة جديدة. طالما انه لم تعين هيئة جديدة فان ذلك بات امرا قائما. اما لماذا لم تعين هيئة جديدة؟ انا منذ ايلول الماضي وجهت كتبا الى كل من يعنيه امر تشكيلها كمجلس القضاء الاعلى ومجلس شورى الدولة وديوان المحاسبة ونقابة الصحافة والمجلس الوطني للاعلام والمجتمع المدني ونقابة المحاسبة ليقترح كل منها ثلاثة اسماء لنختار واحدا من كل منها، قبل ان اضيف اليها خبيرين في شؤون الانتخابات تمهيدا لرفع اقتراح بتشكيله كاملة الى مجلس الوزراء الذي عليه اتخاذ القرار النهائي بتشكيلها؟ انا عملت ما علي وكنت متحمسا للخطوة التي لم تكتمل.

■ ما حقيقة شكاوى بعض المرشحين من عدم قدرتهم على فتح حسابات مصرفية؟ وكيف ستتعاون مع مرشحين يخضعون للعقوبات الاميركية التي تحول دون فتح

المسجلين في الخارج المشاركة في انتخابات الداخل. ان سقط هذا الحق في انتخاب الـ 128 سينتخبون النواب القارين الستة عند ذهابنا الى الدائرة الـ 16. لكن مزاج المنتشرين واضح. عند تعديل القانون واعطائهم الحق في الانتخاب على اساس الدوائر الـ 15 ارتفع عدد المسجلين من 9000 في خلال شهر الى 235 الفا خلال 50 يوما. وان بقيت الامور على ما هي عليه اليوم، نحن كوزارة داخلية ليس لدينا مشكلة. لكن في حال تم اي تعديل قد نضطر الى اعادة فتح باب التسجيل لنقلهم من مكان الى آخر وفق مهل جديدة عندها يمكن ان نتوقع تطيير الانتخابات.

■ عندها قد نضطر الى ما يسمى التأجيل التقني ولوقت محدود؟ □ لا اري ان هناك احدا يريد ذلك، وانتم تعرفون مواقف الكتل النيابية من هكذا اقتراح، ومن يمكن ان يصوت معه او ضده. في اي حال انا لا اتدخل في قانون الانتخاب. هل تعتبر احياء هيئة الاشراف للدورة الانتخابية المقبلة عملا قانونيا، فهي اشرفت



يحاورة العميد منير عقيقي وجورج شاهين.

عاماً

تصميم . إنجاز . متابعة



ليس لدى لبنان اي خيار الا ان يكون من ضمن الخارطة العربية.

بمر 24 ساعة على اختطاف طفل في منطقة نهر ابراهيم في جبيل حتى اعيد سالما الى ذويه. كما ان عمليات ضبط المخدرات دليل آخر. ولا يجب ان ننسى ان ليلتي الميلاذ ورأس السنة عبرتا هذا العام من دون اي حادث.

■ الى اي درجة انت مطمئن الى الوضع الامني؟

□ أنا بصراحة لست خائفاً، ومن خلال متابعتي للتقارير الامنية لا يوجد خطر امني. معدلات الجريمة ليست الى ارتفاع عدا السرقات البسيطة التي لها ما يبررها بسبب الفقر وفقدان الخدمات الاساسية من كهرباء وماء وخلافهما، ونتيجة وجود عدد كبير من الاجانب في لبنان. بصراحة شعرت ان ابشع ما حصل في الفترة الاخيرة كانت حادثة الطيونة ولم تتطور بعد السيطرة عليها بسبب رفض الجميع ما حصل.

لا انا ولا نحن
كحكومة سنتدخل في
قانون الانتخاب

التجسس لصالح العدو الاسرائيلي، هل من مخاوف جدية من مجموعات نائمة؟
□ عندما نكتشف الجريمة ينتفي احتمال ان يكون مرتكبها نائماً. الداء موجود دائماً وما نحتاجه هو الدواء. الجريمة موجودة دائماً، وبوجود قوى الامن والقضاء والجدية يمكن مكافحتها. طالما ان الاجهزة تعمل في هذا الجو المسؤول والواعي ومستعدة للتضحية قادرون على لجمها. الدلائل متوافرة وعلى سبيل المثال لا الحصر فانه لم

◀ هذا الملف، ولن نقفله قبل ان نصل الى النتيجة المطلوبة، وساقوم بكل ما استطيع القيام به في هذا الملف.

■ بذلت جهودا لتجاوز ما تعانيه الاجهزة الامنية نتيجة الضائقة الاقتصادية، هل انت مطمئن الى تجاوز تداعياتها وما جديد عمليات الفرار نتيجة لذلك؟

□ نعم هناك حالات فرار في الامن الداخلي، وهي ليست بالعدد الكبير الذي يثير القلق. فهي لم تتجاوز الـ400 حالة من اصل 26 الف ضابط وعسكري ورتيب يشكلون عديدها، وقد توقفت هذه الظاهرة منذ فترة. منذ ان تسلمت مهام في ايلول الماضي قلت لهم في كلمتي الاولى الموجهة الى العسكريين "انتم يدي على الارض، انا احبكم واتمنى ان تحبوني وتبقوا معي". انا كقاض ارفض شعارا يتردد وهو يقول ان اداء من يتولى مهمة رسمية او منصب عام يرتبط براتبه. في قناعتي انه يمكن ان يقوم اي انسان بواجبه حتى لو كان جائعاً. اما بالنسبة الى موضوع الطبابة والاستشفاء في قوى الامن الداخلي فلا يمكنني ان اقبل باهانة اي عسكري لهذا السبب. لذلك اطلقت صرخة مدوية بهذا المعنى واعمل جاهدا لتجاوز هذه المشكلة في اقرب وقت ممكن. في الامس القريب وصلت الى بيروت باخرة محملة بالمساعدات الغذائية والدوائية ولنا فيها كقوى امن حصة كبيرة. انا مستمر في طلبي للمزيد منها لضمان ما يكفي الصحة والاستشفاء للجميع. للهدف عينه رفعنا الاموال المخصصة للطبابة والاستشفاء من ضمن الموازنة العامة كما اضفنا بندا جديدا سمي بـ"بدل نقل" للعسكر وهو ما لم يكن معتمدا تاريخيا. كما ان المساعدة الاجتماعية التي اقرت لموظفي القطاع العام في مجلس الوزراء شملت العسكريين. واصررت شخصيا على مضاعفة البنود الخاصة بالشؤون الصحية في موازنة الوزارة لضمان الاستمرار في قيام العسكريين بمهامهم.

■ بعدما كشفتهم عن مجموعة من شبكات